الدورة الخامسة والسبعون بعد المائة لمجلس منظمة الأغذية والزراعة

البند 5: الوضع في غزّة في ما يتعلق بالأمن الغذائي والمسائل ذات الصلة الواقعة ضمن نطاق ولاية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)

أدّى احتدام النزاع والأعمال العدائية في قطاع غزة منذ مطلع أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى أزمة إنسانية ذات أبعاد واسعة النطاق، حيث تشير التقديرات إلى أنّ إجمالي عدد السكان البالغ 2.2 مليون شخص (100 في المائة) يعانون من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وأظهر أحدث تقرير للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أنّ نسبة 84 في المائة من الأسر المعيشية في الشمال، و57 في المائة في دير البلح وخان يونس، و56 في المائة في رفح قد عانت من حالة شديدة للغاية من الجوع. وقد اتّبع جميع الأسر المعيشية تقريبًا في قطاع غزة استراتيجيات تكيّف قصوى، حيث تفوّت فعليًا جميع هذه الأسر المعيشية وجبات غذائية ويقلّص البالغون حجم وجباتهم لكي يتمكن الأطفال من تناول الطعام. وقضى حوالي ثلثي الأسر المعيشية في الشمال وثلثها في الجنوب أيامًا ولياليٍ كاملة من دون تناول أي غذاء لعشر مرات على الأقل في الأيام الثلاثين الماضية.

وإنّ معظم سكان قطاع غزة نازحون داخليًا بفعل استمرار العمليات وتدمير الملاجئ وأوامر الإخلاء من الجيش الإسرائيلي وتعذّر الحصول على الغذاء والخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية. وقد نزح الكثيرون منهم لمرات عدّة بحثًا عن ملاذ آمن.

ويفيد تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أيضًا عن تضرر أكثر من 40 في المائة من مجمل الأراضي الزراعية، بما في ذلك 41 في المائة من الأراضي المرويّة، و43 في المائة من البساتين و42 في المائة من الأراضي البعلية. وتتفاقم آثار العجز عن الوصول إلى الأراضي والقضاء على المحاصيل بفعل نقص المدخلات الزراعية الأساسية المتاحة (الوقود والبذور والأسمدة ومبيدات الآفات وغير ذلك). وفُقد حوالي 70 في المائة من الثروة الحيوانية، فيما توقف إنتاج مصايد الأسماك إلى حد كبير بسبب الأضرار التي لحقت بالقوارب والنقص في الوقود والوصول الآمن إلى مناطق الصيد.

وعلاوةً على ذلك، فإن المتناول من الأغذية الغنية بالبروتينات كاللحوم ومنتجات الألبان، فضلًا عن الفاكهة والخضروات، ضئيل جدًا. ويفيد التقرير بأنّ ما بين ثلث ونصف الأسر المعيشية في غزة تعرف أشخاصًا اضطروا إلى استهلاك أغذية برية أو نيئة غير صالحة للأكل لمكافحة الجوع الشديد.

وتؤدي الفجوات الممتدة والشديدة في استهلاك الأغذية إلى تزايد المخاطر التغذوية بشكل كبير، خاصة لدى الفئات السكانية الضعيفة مثل الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات والمسنّين. وقد وجد التحليل بشأن الحالة التغذوية والضعف التغذوي الذي أجرته مؤخرًا المجموعة العالمية للتغذية، أنّ نسبة 81 في المائة من الأسر المعيشية تفتقر إلى المياه المأمونة والنظيفة، حيث بلغ متوسط حصول الأسرة المعيشية على المياه يوميًا أقل من لتر واحد للشخص الواحد في اليوم (مقابل حد أدنى معياري يبلغ 15 لترًا للشخص الواحد في اليوم).

وعلاوةً على ذلك، قد تكون لاحتمال تصاعد التوترات في البحر الأحمر عواقب تجارية واقتصادية واسعة النطاق على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد تؤثر الاضطرابات اللاحقة بالنقل البحري في البحر الأحمر، خاصة إذا ترافقت مع عقبات إضافية في أماكن أخرى، على أداء الأسواق العالمية وسلاسل الإمدادات العالمية، ما يؤثر بدوره على توافر الأغذية

وأسعارها. ومع أنّ المخاطر الجغرافية والسياسية المستمرة محدودة نسبيًا حتى الآن، إلا أنها قد تمارس ضغوطًا نحو ارتفاع أسعار الطاقة في المستقبل.

وأجرت المنظمة عمليات تقييم جغرافية مكانية عدّة بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل، إلى جانب المؤسسات الفلسطينية، لتقييم الأضرار التي لحقت بقطاع الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتهدف عمليات التقييم هذه إلى تقديم تحليل وافٍ لتأثير القيود المفروضة على التنقل واحتدام النزاع على المستفيدين من المنظمة، بما يشمل المزارعين والرعاة على حدٍّ سواءٍ.

وتطلب المنظمة، في إطار النداء العاجل لصالح الأراضي الفلسطينية المحتلة، تمويلًا بقيمة 40 مليون دولار أمريكي لتلبية الاحتياجات الفورية لما مجموعه 660 70 من المزارعين وأصحاب الثروة الحيوانية الضعفاء في قطاع غزة والضفة الغربية. وتتمثل الخطة الفورية للمنظمة في توفير علف الشعير، وخزانات المياه، وحظائر للحيوانات، واللوازم البيطرية، وغير ذلك من المدخلات لأصحاب المجترات الصغيرة والمواشي والدواجن. ومن المقرّر شراء المدخلات ونقلها إلى نقاط التوزيع/المستودعات، شرط موافقة منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية (COGAT) على دخول السلع إلى قطاع غزة.

السيد Máximo Torero Cullen، رئيس الخبراء الاقتصاديين